مجلة "آفاق فكرية"

رت م د :2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

ص. ص. 505 - 519

أولوية تعزيز تمكن المرأة العربية في ظل إشكاليات تمكينها السياسي

The priority of supporting the capacity of Arab women, given the problems of their political empowerment

عميري عبد الوهاب

جامعة بومرداس (الجزائر)، a.omiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/25 **تاريخ القبول:** 2021/09/20 **تاريخ النشر:** 2021/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أولوية التركيز على تعزيز سبل تمكن المرأة العربية للمساهمة في التنمية الشاملة، في ظل عدم تجسيد تمكينها السياسي، والإشكالات المحيطة بمسارات ومحاولات تجسيده. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم عمق موضوع الدراسة، حيث مكن هذا المنهج من إيجاد مخرج توفيقي يتيح للمرأة العربية أداء الدور المنوط بها لتحقيق التنمية الشاملة. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي، للاقتراب من الحقائق الجزئية حول موضوع الدراسة لاستخلاص أحكام عامة .كما اعتمدت الدراسة على المنهج التفكيكي-التركيبي، حيث وبالنظر للتعقيد الذي يكتنف الموضوع، تم تفكيكه بداية إلى عناصره الأولية، ثم القيام بعملية التركيب في مرحلة ثانية، للوصول إلى نتائج وتوصيات معقولة تتعلق بترجيح كفة مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة حتى ولو تعذر التمكين السياسي لها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه ليس بالضرورة ربط مشاركة المرأة العربية في التنمية الشاملة حتما بشرط تمكينها السياسي.

كلمات مفتاحية: تمكين، تمكين سياسي، تمكن.

Abstract:

This research aims to study the priority of focusing on enhancing, ways of empowering Arab women to contribute to comprehensive development, in light of the lack of embodying their political empowerment, and the problems surrounding the paths and attempts to embody this political empowerment, which, if achieved, is through mandatory decisions, which makes it fragile. The descriptive analytical approach was adopted to understand the depth of the subject of the study, as this approach enabled to find a compromise solution that would allow Arab women to perform the role assigned to them to achieve comprehensive development. The inductive method was also used to approach partial facts about the subject of the study to derive general judgments. The study also relied on the deconstructive-synthetic approach, where, given the complexity of the subject, it was initially dismantled into its initial elements, then the installation process was carried out in a second stage, to reach reasonable results and recommendations related to weighting the scale of Arab women's participation in comprehensive development even if empowerment was not possible. her political. The study concluded that the participation of Arab women in comprehensive development is not necessarily linked to the condition of their political empowerment.

Key words: Empowerment, political empowerment, ability.

مقدمة:

يعتبر موضوع دور المرأة العربية في المجتمع من المواضيع الهامة المطروحة على طاولة المتخصصين في حقول العلوم المختلفة. وقد ذهبت عديد الدراسات في هذا الشأن إلى بحث سبل التمكين السياسي للمرأة العربية، كشرط أساسي لأدائها ذلك الدور.

وكثيرا ما كان يعزى ضعف التمكين السياسي للمرأة العربية إلى الفراغ القانوني، لهذا سارعت الأنظمة العربية إلى تدارك ذلك الفراغ بإطلاق تشريعات داخلية، والانضمام إلى اتفاقيات دولية تعنى بحقوق المرأة، بغرض تعزيز فرص تمكينها السياسي. لكن، وبعد عقود من الزمن، تبين أن هدف التمكين السياسي للمرأة العربية لم يتحقق، وكانت المفارقة أنه كما ارتبط سبب عدم تمكينها السياسي بغياب الإطار القانوني، أصبح وجود هذا الإطار نفسه من أسباب تعطيل تمكينها، نظرا لطابعه الإلزامي، وما يحمله من إشكالات تبعث على هشاشة التمكين إن تم تجسيده فعلا.

وانطلاقا من الهدف الاستراتيجي للتمكين السياسي للمرأة العربية المتمثل في مشاركتها الفعالة في أداء دورها في المجتمع، وفي ضوء عجز الآليات التشريعية في تحقيق التمكين، بات من الضروري التفكير في خيار عقلاني يتمحور حول الاهتمام بآلية أخرى فعالة، تساعد المرأة على أداء دورها.

إن المقاربة العقلانية تستدعي التفكير في ترتيب الأولويات حسب أهميتها و أثرها في واقع حال البلاد العربية. فالرهان على التمكين السياسي الذي تشوبه عديد العراقيل والصعوبات، يرهن إسهام المرأة العربية في أداء دورها، وبالنتيجة المنطقية يكون الرهان على تحقيق مرتبة لائقة من مراتب تمكنها أولى بالاهتمام والرعاية؛ فوصول المرأة العربية إلى مستوى من التكوين العلمي والمعرفي يقوي تمكنها من أداء دورها بفعالية، حتى وإن لم تكن في موقع سياسي، أو في مرتبة من مراتب صنع القرار. وهذا ما تحاول الدراسة بحثه وتحليله من خلال الإشكالية التالية:

هل تدفع إشكاليات تحقيق التمكين السياسي للمرأة العربية إلى تبني آليات تمكنها من أداء دورها في المجتمع ؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

- كلما كان التمكين السياسي للمرأة العربية إلزاميا، كلما كان زائفا وهشا.
- تحتاج المرأة العربية لأداء دورها إلى أسباب التمكن وليس بالضرورة التمكين السياسي.

- تأثير المرأة العربية في المجتمع بفعل تمكنها، قد يفوق تأثيرها بفعل تمكينها السياسي.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم الموضوع، وإيجاد مخرج توفيقي يتيح للمرأة العربية أداء الدور المنوط بها. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي للاقتراب من الحقائق الجزئية للموضوع، واستخلاص أحكام عامة. وتم توظيف منهج التفكيك والتركيب،حيث تم تفكيك الموضوع بداية إلى عناصره الأولية، ثم القيام بعملية التركيب، للوصول إلى نتائج معقولة تتعلق بترجيح خيار تمكن المرأة العربية من أداء الدور، حتى ولو تعذر تمكينها السياسي.

وتستهدف هذه الدراسة، بحث السبل البديلة لمساهمة المرأة العربية في أداء الدور في ظل إشكالية تعذر تمكينها السياسي. وقد رجحت الدراسة أولوية الاهتمام بتعزيز سبل التمكن على اعتبار أن العبرة بضمان إسهام المرأة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في التنمية الشاملة، وأن يكون أثرها إيجابي، وليس بتمكين سياسي مفروض لا يحقق بالضرورة مقصد التنمية الشاملة.

1. محددات وآليات التمكين السياسي للمرأة العربية:

1.1. محددات التمكين:

يمكن استخراج محددات التمكين من خلال المدلول اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح.

التمكين لغة مصدر الفعل" مكن"، و"مكنه "من الشيء، أي جعل له سلطانا وقدرة، (أحمد، 1960، ص.333)، ويعني عملية منح وتخويل السلطة القانونية لشخص ما. (مسعود، 2006) . أما إصطلاحا، فهو يعني حسب "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة"، العمل الجماعي في الجماعات المقهورة ،للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعها أو تسلبها حقوقها (حافظ، 2017) . وحسب "البنك الدولي" ، هو توسيع قدرات وإمكانيات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، و مكانية محاسبتها (منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، 2003)

وعليه، فإن محددات التمكين تتمثل في امتلاك قوة المشاركة، وقدرة التغيير وتحقيق الذات وحضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر. (بلول، 2009، ص. ص. 650-651)، والقدرة على استخدام الموارد المتاحة، كاتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في حياة الفرد، وتحقق مصلحته. (المعايطة، 2010 ، ص.22)

2.1. مؤشرات و مرتكزات التمكين السياسي للمرأة:

التمكين السياسي للمرأة عبارة عن مسار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية بصورة فعالة عبر مواقع اتخاذ القرار. (بلول، 2009، ص.651)، بمعنى أنه التجسيد الفعلي للتمكين من خلال المجالات السياسية.

وحتى نكتشف مدى التمكين السياسي للمرأة العربية، يجدر بنا معرفة مؤشرات التمكين المتعارف عليها دوليا، من خلال "إعلان ومنهاج بكين" 1995، والمرتكزات القانونية لهذا التمكين.

1.2.1. مؤشرات التمكين السياسي للمرأة:

أولا/ مؤشرات قياس دور الحكومة في التمكين:

- الالتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية.
- اتخاذ تدابير من شأنها تشجيع الأحزاب على تضمين النساء في المراكز العامة المنتخبة وغير المنتخبة أسوة بالرجال، بما في ذلك عضوية الأحزاب السياسية.
- حماية وتعزيز حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة في ممارسة العمل السياسي، وحرية تكوين الجمعيات السياسية.
- مراجعة التأثير المتغاير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم أو إصلاحها.
- دعم المنظمات غير الحكومية كالمراكز البحثية المهتمة بأبحاث المشاركة السياسية للمرأة وتأثيرها على عملية صنع القرار كالبيئة التي تتم فيها هذه العملية.

ثانيا/ مؤشرات قياس دور الأحزاب في التمكين:

- النظر في الهياكل الحزبية وإجراءات إزالة الحواجز التمييزية ضد مشاركة المرأة .
- النظر في اتخاذ مبادرات تسمح للمرأة بالمشاركة بشكل كامل في كافة الهيئات الداخلية، لوضع السياسات وعمليات الانتساب للوظائف التي تتم بالتعيين أو الانتخاب داخل الحزب.
- النظر في إدخال قضايا نوع الجنس في برامجها السياسية، واتخاذ تدابير تكفل تولي المرأة زعامة الأحزاب السياسية على قدم المساواة مع الرجل.

ثالثا/ مؤشرات قياس دور منظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية في التمكين:

- القيام بعمل إيجابي لتكوين أعداد ضرورية من القائدات والمسؤولات التنفيذيات والمديرات في المناصب الإستراتيجية لصنع القرار.
- إقامة آليات لرصد إتاحة الفرصة للمرأة للوصول للمناصب العليا لصنع القرار، أو تعزيزها
- مراجعة معايير التوظيف والتعيين في هيئات صنع القرار لضمان أن تكون هذه المعايير مناسبة وغير تمييزية إزاء المرأة. (إعلان ومنهاج بيجين لسنة 1995).

2.2.1. المرتكزات القانونية للتمكين السياسي للمرأة العربية:

أولا/ المرتكز القانوني الدولي لتمكين المرأة العربية سياسيا:

" اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة " (CEDAW)

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women

اعتمدت هذه الاتفاقية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979، ودخلت حيز التنفيذ منذ عام 1981. وهي تتكون من 6 أجزاء و30 مادة، تنص في مجملها على منع التمييز ضد المرأة وكفالة مبدأ مساواتها مع الرجل، والمساواة في التشريع والحماية القانونية للحقوق، والتدابير التي تكفل القضاء على التحيز و التمييز في مختلف مجالات الحياة، وغيرها من الحقوق، مثلها مثل الرجل (اتفاقية سيداو - القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2021).

ثانيا/ المرتكز القانوني الداخلي لتمكين المرأة العربية سياسيا(نظام الكوتا الانتخابي)

منحت الأنظمة الانتخابية العربية حق الانتخاب والترشح للنساء، لكن وبالنظر إلى نتائج الانتخابات، تم الانتقال إلى اعتماد نظام الحصص النسائية (الكوتا) في الأنظمة الانتخابية، (الأحمد، 2016م، ص.281)، تماشيا مع التشجيع الدولي لمبدأ التمثيل العادل للجنسين. و يقوم نظام "الكوتا" على مبدأ تخصيص مقاعد للمرأة تولّي مراكز صنع القرار، وذلك وفقا النماذج التالية:

- **حجز مقاعد مسبقة:** وذلك بأن ينص المشرّع في دستور البلد على حجز مقاعد خاصة بالنساء في المجالس التشريعية و المحلية أو حتى التنفيذية. مع العلم أن تطبيق هذا النوع من الأنظمة، يأتي على حساب مبدأ حرية التنافس بين المرشحين من الجنسين.

- **حجز مقاعد على اللوائح**: يعتمد هذا النموذج على حرية الكتل والأحزاب السياسية في ترشيح النساء على لوائحها. وتكون المرأة ضمن هذا النموذج عرضة لمزاجية الحزب في قبول أو رفض ترشحها على لوائحه. كما أن فوز النساء بالمقاعد الانتخابية وفقا لهذا النموذج، يكون في الغالب ضعيفاً، وذلك لأنه يعتمد على ترتيب أسماء المرشحات على اللائحة، ومدى قوة المرشحات سياسياً.
- **حجز مقاعد على لوائح الترشيح بناءً على نص قانوني**: تلزم الأحزاب والكتل السياسية حسب هذا النموذج قانونيا، بترشيح عددا من النساء على لوائحها. و لا يمس هذا النموذج بشكل مباشر بمبدأ حرية التنافس بين الجنسين، ولا يجعل النساء خاضعات لأهواء الكتل السياسية في قبول ترشحهن على اللائحة. كما أن حجز المقاعد قانونياً على اللوائح، من شأنه زيادة فرص فوز النساء بعدد لا بأس به من المقاعد. لكن رغم ذلك فإن تعزيز فرص فوز المرشحات يحتاج إلى إجراءات أخرى، لاسيما تحديد موقع وترتيب المرشحات على اللوائح. (حسين، 2017)

2. واقع و أسباب هشاشة التمكين السياسي للمرأة العربية:

1.2. الواقع المتشابه للتمكين السياسي الهش للمرأة العربية:

إن الحديث عن هشاشة التمكين السياسي للمرأة العربية بصيغة الجمع، إنما هو راجع إلى تشابه واقع حضور المرأة العربية في مجالات صنع القرار السياسي في جل الدول العربية. حيث يكاد حضورهن في المجالس التشريعية و المحلية أو حتى التنفيذية غير مؤثر، بل يرتبط بحسابات سياسية تراعي أكثر تقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان عموما، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، أكثر مما تعبر عن قناعة بثقل المرأة ودورها في الحياة السياسية.

ويمكن التطرق لعينات من واقع التمكين السياسي للمرأة العربية في منطقة الخليج العربي مثلا، ثم في بعض الدول العربية بعينها، وهي عينات لا تختلف في دلائلها على مختلف الدول العربية عموما.

ففي دول الخليج العربية، لا يزيد تمكين المرأة عن كونه محاولة لتجميل الصورة المُتخيلة التي تحاول دول الخليج تصديرها للعالم . فعدد النساء الخليجيات اللاتي تضعهُن السلطات في مناصب إدارية ووزارية مهمة قليلٌ في مجموعه، وفي الغالب؛ من يتم تعيينُهن في هذه المناصب يتعاملن مع هذا التعيين باعتباره "صفقة سياسية"؛ تستثمر الدول هذه التعيينات سياسياً

وتستفيد منه أمام العواصم الغربية ووسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية وتتجاوز به ضغط المساءلات في المحافل الحقوقية العالمية ، في حين تستفدن هؤلاء النسوة من هذه المناصب والوجاهة دون أن يكون لهن دورٌ حقيقي أو مؤثر في صنع القرار داخل أي مجال من مجالات الدولة. فمفهوم "تمكين المرأة" في دول الخليج لم يُبعث من داخلها، بل عبر قاطرة في مقدمتها مؤسسات الأمم المتحدة وعواصم غربية ومؤسسات حقوقية. وعليه، تسعى دول الخليج عبر بعض الإجراءات - مستثمرَة الاهتمام الدولي بآليات تمكين المرأة- التي هي في الغالب تعيينات مختارة بعناية لإرضاء المجتمع الدولي وركوب موجة تمكين المرأة. هذه الآليات أو التعيينات لا تنبع عن رغبة حقيقية في تمكين المرأة الخليجية وضمان مشاركتها في صناعة القرار ، بقدر ما هي محاولة للتعايش مع ثقافة عالمية رائجة ولتسويق صورة الدولة في المحافل الدولية والعواصم الغربية

وبالنظر عن قرب إلى تمكين المرأة في نسخته الخليجية، يظهر أنه تمكين "صوري"، وبالرغم من أن معظم نساء الخليج على مستوى متقدم من التعليم والثقافة إلا أن السلطات تختار عددًا بسيطًا منهن ليكن جزءًا من صفقة تمكين المرأة، وغالبية من يتم اختيارهن يأتين من طبقات اجتماعية قريبة من مؤسسات الحكم، وعليه، غالباً ما يكون تمكين المرأة في الخليج محتكرًا على نساء العائلات الحاكمة والعائلات المقربة منها.. وهكذا، يكون اختيارهن جزء من امتيازاتهن العائلية وقابليتهن واستعدادهن للتعامل المتزن والواعي مع متطلبات هذه التعيينات "التسويقية"، أكثر من كونه إيمانا بكفاءتهن ومهاراتهن الفردية. وهو ما نراه جليًا وواضحًا في حجم ومساحة الصلاحيات المحدودة التي يمتلكونها بعد هذا التعيينات. وهكذا، تتحول المرأة التي يتم تمكينها في دول الخليج إلى ديكور سياسي. وبناء عليه، فإن العامل الرئيسي في التأثير على تمكين المرأة الخليجية سياسيا، يتمثل في غياب الإرادة السياسية في دول الخليج قبل أي شيء آخر .(القحطاني، 2020)

ويتبيّن من خلال تحليل التدابير التي تتخذها الدول العربية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة، أن واقع التمكين السياسي للمرأة العربية متشابها، وهو ما يجعلنا نستعمل صيغة الجمع عند الحديث عن موضوع التمكين السياسي للمرأة العربية.

فمن خلال تحليل التدابير التي اتخذتها أربع دول عربية(الأردن وتونس والمغرب ومصر) لزيادة التمثيل السياسي للمرأة، تبيّن أن معالجة الحواجز القانونية والمؤسسية أسهل من معالجة الحواجز

الاجتماعية والثقافية، وأن نظام الحصص يساعد على زيادة التمثيل السياسي للمرأة، وتطبيع وجود المرأة في المجال السياسي، ولكنه غير كافي وحده للتعامل مع الحواجز بطريقة مستدامة.

ويلاحظ على مستوى المنطقة العربية ككل، أن التمثيل السياسي للمرأة لا يزال منخفض، وهناك تركيز أكثر على الأرقام منه على نوعية المشاركة، مع استمرار تأثير الحواجز الاجتماعية والثقافية والمؤسسية. (العوضي).

2.2. أسباب هشاشة التمكين السياسي للمرأة العربية

فضلا عن الأسباب التي تم عرضها، فإن استخدام صيغة الجمع في التعاطي مع موضوع هشاشة التمكين السياسي للمرأة العربية، إنما هو راجع للأسباب المتشابهة لهذه الهشاشة.

1.2.2. الإطار القانوني كسبب لهشاشة التمكين السياسي للمرأة العربية:

انخرطت الدول العربية في سياقات التمكين السياسي للمرأة بإطلاق تشريعات وطنية داخلية، والمصادقة والانضمام إلى اتفاقيات دولية تعنى بحقوق المرأة، لتجعل منها مرتكزات قانونية لمسارا التمكين. لكن، تبين مع الوقت أن هناك إشكالات تعترض الالتزام بتلك التشريعات وتطبيقاتها، وظهر جليا أن مسألة تمكين المرأة العربية كما ارتبطت في الأول بالفراغ القانوني، ها هي تظهر هشاشتها بفعل الاشكالات التي ترتبط بذات الإطار القانوني والمرتكزات التشريعية.

فقد طرحت التشريعات القانونية تساؤلات حول الطريقة الإلزامية لتمكين المرأة العربية سياسيا، على غرار سؤال التمييز بين المرأة والرجل من خلال تطبيق بنود إلزامية لصالحه فقط، وسؤال تناقض بعض مضامين اتفاقية "سيداو" مع تعاليم الدين الإسلامي. فالمادة الثانية من اتفاقية "سيداو" تنص على أنه يجب على الدول الموقعة إبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف التي تميز بين الرجل والمرأة من قوانينها، حتى تلك التي تقوم على أساس ديني. وبمقتضى ذلك الأمر، تصبح جميع الأحكام الشرعية المتعلقة بالنساء، باطلة ولا يصح الرجوع إليها أو التعويل عليها، فالاتفاقية تنسخ الشريعة. كما تشتمل المادة 16 من اتفاقية "سيداو" على مخالفات شرعية؛ فهي تلغي أي نوع من الولاية أو الوصاية على المرأة من باب التساوي المطلق مع الرجل. (الدين، 2015)

كما أن إلزامية تمكين المرأة سياسيا عبر نظام الحصص والتعيين، لا يعكس القبول الشعبي، ولا حتى قبول القيادات الحزبية، وعليه فهو نظام غير قانوني وغير موضوعي، كونه يستعمل لتصعيد

المرأة سياسيا على ظهر القانون. فضمان حقوق المرأة لا يأتي بفرض ولايتها بقوة القانون، فتكافؤ الفرص يتم وفق مبدأ المساواة أمام القانون. وبالفعل، فقد طبق نظام الحصص في أكثر من بلد عربي، ولم تحقق المرأة به شيئا يذكر على أي مستوىً حقوقي لها. (المهدلي، 2007)

لقد تم اعتماد آليات التمكين السياسي للمرأة العربية في سياقات قانونية إلزامية تبعث على التحفظ بشأن سياقاتها غير البريئة، وتؤسس لهشاشة التمكين وعدم مصداقيته. فالأنظمة العربية تبنت آليات التمكين في سياق سياسات استقطاب شريحة مهمة من المجتمع لأغراض سياسوية، وتمويها وإرضاء لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية، وتماشيا مع مستجدات التشريعات الدولية. كما أن التمكين في مضمونه، يحتاج إلى شرط وجود طرف يتكفل بفعل المساعدة على التمكن، وهو بهذا المعنى يحيل إلى الوصول لمراتب متقدمة من مؤسسات صنع القرار في ظروف غير عادلة، وباعتماد تمييز لا يمكن قبوله، و لا يقبل تمريره تحت مسمى "تمييز إيجابي"، وهذا ما يحيل إلى إشكالية دلالات مفهوم التمكين، وانعكاس ذلك على ضبابية المقصد.

2.2.2. تأثير قصور مفهوم التمكين على مسار تمكين المرأة العربية:

يفتقر مفهوم التمكين لتعريف واضح ومحدد حتى في أدبيات الأمم المتحدة ذاتها، ففي الوقت الذي يتسع تعريف التمكين حسب "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" ليشمل كل الفئات المضطهدة أو المقهورة وعلى رأسها النساء، فإن تعريف "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" يقتصر على المرأة دون سواها من الفئات المضطهدة، وهو ما يثير إشكالية إعادة إنتاج دورة التمييز في المجتمع لصالح المرأة، أو ما يسميه البعض مغالطة باسم"التمييز الإيجابي".

كما يثير تعريف التمكين إشكالية اقتصاره على علاقات القوة المادية (السلطة)، واستبعاده سائر المحددات الأخرى، وتركيزه على الصراع كسبيل وحيد للحصول على الحقوق، مما يحفز المواجهة المفتوحة بين الرجل والمرأة، وينعكس سلبيا على المجتمع. وبناء عليه، فإن مقاربة التمكين تبدو بمثابة تنزيل عملي لفلسفة النوع الاجتماعي، التي تتعارض مع منظومة القيم العربية الإسلامية، كونها تشير إلى المساواة المطلقة مع الرجل.

3.2.2. تأثير إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي على مسار تمكين المرأة

نلاحظ تناقض بين تمكين المرأة نظريا وحقيقته واقعا؛ فالواقع العربي يدل على زيف التمكين السياسي للمرأة العربية في ظل تقليص هامش الحريات السياسية، وهذا إشكال في صميم الإشكال

السياسي وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ككل. فتقليص الحريات السياسية من قبل نظام لا يلتزم بقواعد الديمقراطية، ينعكس بصفة حتمية على عملية التنمية البشرية المستدامة، وبالتالي تهميش الدور السياسي للمرأة. (الروكاني، 2004، ص.80). وهكذا، يبدو من العبث الحديث عن تمكين المرأة، دون الإشارة في ذات الوقت إلى أن هذه القضية لا تنفصل عن قضية إشاعة الحريات في الوطن العربي. ويستحيل بداهة الاعتقاد بأن النظم التي تأخذ الانتخاب كممارسة شكلية لا تعبر حقا عن رأي الناخبين، ستسمح بأن يكون للمرأة دور في العملية السياسية. (السيد، 2010، ص.179)

4. أولوية تعزيز تمكن المرأة العربية لأداء الدور في التنمية في ضوء قصور التمكين السياسي:

يشير مدلول التمكين لمرتبة يتطلب وصولها سند خارجي ومساعدة طرف ثالث، وهو بهذا المعنى يفيد ضمنيا بأن صاحب الفضل في تمكين المرأة العربية سيكون له قوة التأثير عليها وتوجيهها على نحو قد يقيد حركتها وحرية قرارها، بل وقد يجعلها تحت ضغط حقيقي يتمثل في تعليق تمكينها بمزاج الممكن وحساباته وأهدافه الضيقة التي قد تسفه دورها. وعليه، يصبح من العقلاني في ظل هشاشة التمكين ولا عدالته، الرهان على سبل تعزيز فرص أداء دور المرأة في المجتمع، على غرار تعزيز مشاركتها السياسية، وتعزيز تأهيلها برفع مستواها المعرفي والتعليمي.

1.4. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية:

المشاركة السياسية تعني المشاركة في مختلف الأنشطة الديمقراطية التي يقوم بها المواطنون، للتعبير من خلالها عن قناعاتهم واختياراتهم الواعية والحرة لحكامهم وممثليهم في مؤسسات الدولة.

ويعرف "سيدني فيربا Sidney verba " المشاركة السياسية، بكونها أنشطة ذات طابع شرعي يمارسها المواطنون، وتستهدف التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقوم بها رجال الحكم، وبالتالي التأثير على القرارات الحكومية. (الزيات، 2002، ص.87)

ويعرف "إبراهيم أبراش" المشاركة السياسية، بكونها وسيلة تسمح للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات. وهي آلية تأثير في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدا أو رفضا، مساندة أو مقاومة. (أمين، 2007، ص.243)

وتعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها، أن المجتمع بكل تكويناته يمتلك القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة بحياته ومصيره. (صالح، 2005، ص.20)

وانطلاقا مما تقدم من تعريفات للمشاركة السياسية، يظهر أن المرأة العربية يمكن أن تكون لها فرصا كبيرة لترجيح كفة الخيارات السياسية عبر آليات المشاركة السياسية، وفي مقدمتها العملية الانتخابية، وبذلك يكون تأثيرها أكبر من تأثيرها وهي على مقاعد برلمانات افتراضية، أو ضمن "تمثيلية" التمكين السياسي.

إن للمرأة العربية دور مؤثر من خلال العملية الانتخابية؛فقناعتها بأن صوتها كناخبة له أثر إيجابي، وأن لصوتها أثر مؤكد في إيصال ممثليها إلى البرلمان أو المجالس البلدية، من شأنه أن يدفعها إلى المشاركة الإيجابية. ومن المؤكد أن المرأة العربية تشارك بإيجابية في العملية الديمقراطية إذا شعرت أنها بمشاركتها تلك إنما تدافع عن حقها وتثبته، بعكس المشاركة التي لا يرتجى منها تحقيق فوائد خاصة بالمرأة. (سعد، 2017).

إن المشاركة السياسية عبر الانتخابات، تمنح المرأة فرصة القيام بدورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتسمح لها بتكريس حقها في التعبير عن آرائها في المسائل الوطنية.

2.4. تعزيز تأهيل المرأة العربية بتعزيز مستواها المعرفي والتعليمي:

يكاد يجمع الباحثون المتخصصون على أن التعليم هو أساس التنمية، وأن اليقظة الحضارية التي تعد هدفا ومطمحا للأمم والشعوب، لا تتحقق إلا عن طريق التنمية. وبما أن الإنسان هو وسيلة التنمية و غايتها، فإن حرمان نسبة كبيرة من العنصر البشري العربي (الذي تمثله "المرأة") من أبسط الحقوق الشخصية كالتعليم، يعني أن المجتمع العربي يحاول الطيران إلى آفاق الحياة المتطورة والناهضة بجناح واحد، وهذا يعني مراوحته مكانه دون تقدم. (سعد، 2017).

وفي وقت تتمحور فيه النقاشات المتعلقة في الدول المتقدمة حول جودة التعليم وأهمية تكافؤ الفرص بين الجميع، بغض النظر عن الجنس والخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية، ما زالت عديد الأسر في المجتمعات العربية تنظر لتعليم الإناث على أنه مضيعة للوقت. وبالفعل، رغم الجهود التي تبذلها بعض الحكومات العربية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، إلا أن

نسبة الأمية قد وصلت في صفوف النساء العربيات إلى حوالي 25.9 بالمائة، في حين لم تتجاوز النسبة 14.6 بالمائة في صفوف الذكور، بحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو".

ويعكس ارتفاع الأمية في صفوف النساء تشابك العوامل التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن معدلات الأمية تختلف طبقا لمستويات الوعي المجتمعي والبعد الحضاري والثقافي لكل مجتمع، غير أنها تبقى مرتفعة نسبيا في المجتمعات العربية، ومن أسباب ذلك تدني المستوى التعليمي للوالدين، والافتقار إلى القوانين التي تلزم الأسر بإلحاق أبنائها بالمدارس، وانعدام الاستقرار السياسي والحروب، والفقر، وضعف الميزانيات المخصصة للتعليم في بعض البلدان العربية.

وتؤثر ظاهرة الأمية بشكل سلبي على التنمية الاجتماعية داخل البلدان، وتساعد على انتشار الجهل وقلة الوعي الثقافي والحضاري والفقر والبطالة. كما أن الشرائح غير المتعلمة تكون على الأرجح الأكثر استدراجا على الصعيد السياسي الانتخابي، مما يساهم في صعود الرداءة، وتقليل فرص صعود الكفاءات. وهكذا، يكون المستوى التعليمي الضعيف للمرأة العربية من أسباب سوء مشاركتها السياسية الانتخابية المعرقلة لتحقيق التنمية الوطنية.

وتكتسي مسألة تعليم المرأة العربية، ومشاركتها في أداء دورها في المجتمع أهمية بالغة؛ فلقد أصبحت مشاركة المرأة العربية في النهوض بالمجتمع ودورها في تحقيق تقدمه الاقتصادي والثقافي، من الضروريات الملحّة. وما يحدث في بعض الدول العربية من تهميش لدور المرأة وعدم تعليمها وتركها ضحية للأمية لأسباب واهية، سيعود دون شك بأثر رجعي خطير على هذه الدول، لأن تربية النشء وتنشئة الأجيال، يجب أن ترتكزا أساسا على الأم المتعلّمة والواعية. كما أن المشاركة الفعالة للمرأة العربية في المجتمع تساهم في رقيه وتقدمه، وما لم تتغير طريقة التعاطي مع حقها في التعليم الجيد، ستبقى طموحات المجتمعات الراغبة في الخروج من دائرة الفقر معلقة. (حمدي، 2018)

وتساهم المرأة العربية بوصفها أم، في تطوير المجتمع وبنائه فكريّاً وماديّاً وأخلاقيّاً من خلال تربية الأبناء وتوجيههم. ومن مساحات البناء الاجتماعي التي تساهم فيها الأم، مساحة التربية الإيجابية؛ فالطّفل الذي يُنشّأ على حبّ العمل، والحفاظ على الوقت، ويوجّه توجيهاً مدرسيّاً سليماً من خلال العائلة، فيواصل تحصيله الدراسيّ وينمي مؤهّلاته، يكون عنصراً منتجاً بما يحصل عليه

من خبرات واختصاص علمي وعملي. وهكذا، تترابط حلقات البناء بين التربية والتنمية والإنتاج والأخلاق واستقرار المجتمع، ويبرز دور المرأة في البناء الاجتماعي في هذه المجالات كلّها.

وفي ذات السياق يمكن للمرأة العربية أن تستغل ميادين العمل الجمعوي والعمل التطوعي، لما لهما من آثار إيجابية في تعزيز وترسيخ مفاهيم التوعية للقضايا الاجتماعية، وتعديل السلوكيات الاجتماعية السلبية في المجتمع، وإحلالها بقيم اجتماعية وثقافية وحضارية بناءة، بشرط أن تكون المرأة مهيأة للقيام بذلك الدور، ومؤمنة به وبجدواه في التنمية الشاملة.

خاتمة:

أخذت عملية التمكين السياسي للمرأة العربية مسارا خاطئا، حيث تم تبني الصيغة الإلزامية للتمكين بتشريعات قانونية وطنية ودولية. وهكذا، وبعدما كان يعتقد أن غياب التمكين السياسي مرتبط بغياب الإطار القانوني، أصبح وجود هذا الإطار القانوني نفسه من أسباب تعطيل التمكين السياسي للمرأة العربية، نظرا لطابعه الإلزامي الذي ترفضه المجتمعات العربية، و نظرا للإشكالات التي تثيرها تلك القوانين، وما تحمله من تعارض مع خصوصيات هذه المجتمعات.

إن الانطلاق من الفلسفة الغربية في حيثيات السياق التاريخي والمدلول الاصطلاحي للتمكين ضمن الحركات النسوية، أعطى للتمكين صبغة لا تخدم مسار التمكين بمدلوله البريء، طالما أنه يشير إلى مساواة مطلقة للمرأة بالرجل، على نحو يتعارض مع خصوصياتها مقارنة بخصوصيات الرجل.

وفي ضوء هذه المفارقة وهذا الوضع الخاص، وانطلاقا من الهدف الاستراتيجي للتمكين السياسي للمرأة العربية المتمثل في أداء دورها في المجتمع، أصبح من الضروري وفق المنظور العقلاني والبراغماتي، التركيز على بحث آليات تحقيق هدف أداء المرأة لدورها دون شرط تمكينها السياسي الوهمي والزائف، وذلك بتعزيز سبل تمكنها في المجالات الحساسة.

إنه من غير العقلاني أن نربط مشاركة المرأة العربية في أداء دورها في المجتمع بشرط تمكينها السياسي، خاصة وأن درجة تمكنها له تأثير أكبر من تأثير تمكينها السياسي الإلزامي.

إنه من الجدوى بما كان، التعامل مع هدف مشاركة المرأة في أداء الدور داخل المجتمع كهدف استراتيجي، وعدم تضييع الوقت في مسارات التمكين السياسي الزائف والشكلي .

وعند الموازنة بين دور المرأة في تحقيق الدور المنوط بها انطلاقا من تمكينها السياسي، ودورها في تحقيق نفس الدور انطلاقا من تمكنها، يجب النظر إلى الواقع العربي نظرة عقل وليس نظرة عاطفة تساير كل ما هو وافد من الغرب، دون تمحيص ومواءمة مع الخصوصيات العربية وضوابطه القيمية؛ فالرهان على فرض التمكين السياسي للمرأة العربية مسايرة لسياقات العولمة واهتمامات الغرب، لا يحقق بالضرورة هدف التنمية الشاملة.

وبناء عليه، فإن الارتقاء بمستوى تعليم المرأة العربية يبقى السبيل الأنجع لتعزيز سبل تمكنها وقدرتها على التأثير الإيجابي في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية، ومن ثم تحقيق دورها في المجتمع، وفي تحقيق التنمية بكل تجلياتها.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات / الكتب

1. السيد عبد الحليم الزيات، (2002)، التنمية السياسية: البنية والأهداف، دار المعرفة الجامعية، مصر.
2. رضا أحمد، معجم متن اللغة، (1960)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
3. رويدا المعايطة وآخرون،(2010)، النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية،القاهرة.
4. سامية خضر صالح (2005)، المشاركة السياسية و الديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية عين الشمس، مصر.
5. فاطمة حافظ، (2017)، تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
6. مصطفى كامل السيد، (2010)، النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية، في النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة.
7. منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي،(2003)، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – المرأة في المجال العام ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
8. وسيم حسام الدين الأحمد، (2016)،التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، الرياض.

المجلات:

9. أماني مسعود، " التمكين"، مجلة مفاهيم، العدد 22، أكتوبر 2006 .
10. صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 25 العدد الثاني 2009.
11. لعجال أعجال محمد أمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد 12 ، نوفمبر 2007.

المداخلات:

12. خديجة الروكاني،" التمكين السياسي للمرأة في المغرب"، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية :التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الإصلاح السياسي في الوطن العربي،صنعاء 11 ديسمبر 2004 .

المواقع الالكترونية:

13. أسماء سعد الدين، 17-12-2015، بنود اتفاقية السيداو ومخالفتها للشريعة الإسلامية، https://www.almrsal.com/post/295791 ، 10-07-2021.

14. إعلان ومنهاج بيجين لسنة 1995، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html ، 10-07-2021.

15. اتفاقية سيداو 20-03-2021، https://mqaall.com/cedaw-signatory-countries ،10- 07-2021..

16 .عائشة القحطاني، 08-09-2021، https://gulfhouse.org/posts/4030/ ، 30-04-2020

17.محمد معافي المهدلي،20 -11- 2007 ، نظام الكوتا النسائية محاولة للفهم، https://marebpress.net/ ،10-07-2021.

18.مصطفى محمد سعد، 14 أكتوبر 2017، المشاركة السياسية للمرأة العربية "دراسة حالة "مصر– وليبيا، https://democraticac.de/?p=50046 ، 10-07-2021 .

19. مهريناز العوضي، التمثيل السياسي للمرأة العربية: الاتجاهات، الانجازات و العقبات،http://afakneswiah.org ،09-2021-09

20. وليد حسين ،27 أفريل 2017 ،الكوتا النسائية": حل مؤقت لإشكالية مزمنة، https://lb.boell.org/ar/ ، 10-07-2021.

21. يمينة حمدي، 27- ماي- 2018 ، تعليم النساء ثروة مهدورة في المجتمعات العربية، *https://alarab.co.uk* ، 10-7-2021.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

عميري عبد الوهاب. (2021). أولوية تعزيز تمكن المرأة العربية في ظل إشكاليات تمكينها السياسي. *آفاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *9* (3)، 505-519 ؛ رابط المجلة *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396*